منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول(أوابك)

وجهة نظر

أمن الممرات البحرية...
ركيزة أساسية لاستقرار الطاقة العالمية

النشرة الشهرية
عدد/ فبراير – مارس 2026

إعداد/ عبد الفتاح دندي
مدير الادارة الاقتصادية والمشرف على إدارة الاعلام والمكتبة

أمن الممرات البحرية... ركيزة أساسية لاستقرار الطاقة العالمية

تُعدّ الممرات البحرية الضيقة، أو ما يُعرف بنقاط الاختناق، عنصرًا حيويًا في منظومة أمن الطاقة العالمي، إذ يُنقل عبرها ما يزيد على 75% من تجارة النفط البحرية، مما يجعلها شرايين استراتيجية شديدة الحساسية أمام التوترات الجيوسياسية. وتضم هذه النقاط ثماني ممرات رئيسية حول العالم، أبرزها *مضيق هرمز* و*مضائق ملقا* و*قناة السويس* و*باب المندب* وغيرها، فيما يستحوذ هرمز وملقا على الحصة الأكبر من التجارة العابرة عبر هذه المضائق.

شهد عام 2023 مرور نحو 77.5 مليون برميل يوميًا من النفط عبر هذه الممرات، وقد استحوذ مضيق ملقا وحده على 23.7 مليون برميل يوميًا، يليه مضيق هرمز بـ 20.9 مليون برميل يوميًا .ويظل مضيق هرمز على وجه الخصوص الشريان الحيوي لنفط الشرق الأوسط، إذ تعبره ما يقارب 21 مليون برميل يوميًا، أي ما بين 20–27% من التجارة النفطية العالمية. وتأتي المملكة العربية السعودية في صدارة الدول التي تعبر صادراتها النفطية عبر المضيق، متجهة إلى الأسواق العالمية، خاصة الأسواق الآسيوية التي استقبلت نحو 83% من الخام والمتكثفات المارة خلاله، وكانت الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية أكبر المستوردين ضمن هذه المجموعة.

كما يمر عبر مضيق هرمز جزء كبير من تجارة الغاز الطبيعي المسال، أبرزها صادرات قطر التي بلغت 9.5 تريليون قدم مكعب يوميًا، وصادرات الإمارات التي وصلت إلى 0.6 تريليون قدم مكعب يوميًا، إضافة إلى كميات صغيرة تستوردها الكويت وتعبر شمالًا عبر المضيق.

وإلى جانب أهميته الاقتصادية، فإن مضيق هرمز لطالما ظل محط التوترات الأمنية، ورغم التهديدات الإيرانية المتكررة عبر العقود، لم تُقدم على إغلاقه فعليًا؛ لما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على اقتصاد إيران بالدرجة الأولى وعلى شركائها التجاريين، فضلًا عن التأثيرات الكارثية على أسواق الطاقة العالمية. إلا أن التطورات الأخيرة في المنطقة مثلت تحوّلًا ملحوظًا، مع لجوء إيران فعليًا إلى تعطيل الملاحة في المضيق، متجاهلة بذلك اعتماد اقتصادها واقتصادات دول الخليج عليه في عمليات التصدير والاستيراد، وكذلك الضرر المباشر الذي قد يلحق بدول آسيوية تُعد من شركائها الاستراتيجيين.

شهدت الأحداث الأخيرة تصاعداً كبيراً في المخاطر عبر أبرز نقاط الاختناق العالمية في مجال الطاقة، خصوصاً مضيق هرمز، حيث أدّت وتيرة الصراع المتصاعدة منذ أواخر فبراير 2026 إلى وقوع عدة

هجمات على السفن التجارية، وانسحاب فعلي لشركات التأمين من تقديم التغطية، وانهيار حركة ناقلات النفط بما يصل إلى 90%. وقد تجاوزت أسعار النفط حاجز 100 دولار للبرميل، وقد تشهد ارتفاعاً أكبر إذا استمر الإغلاق. كما علّقت شركات الشحن الكبرى، بما في ذلك *مايرسك* و*إم إس سي*، عبور سفنها عبر المضيق، وأعادت توجيه الرحلات عبر رأس الرجاء الصالح، في حين بدأت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بالسحب الطارئ من احتياطياتها النفطية الاستراتيجية بهدف تهدئة الأسواق.

وتؤكد هذه الاضطرابات مدى هشاشة منظومة لوجستيات الطاقة العالمية، وتبرز في الوقت نفسه تصاعد ظاهرة استخدام كل من الأمن البحري وآليات التأمين المالي كسلاح في المواجهات الجيوسياسية الراهنة.

خلاصة القول، أن أمن الممرات البحرية - ولا سيما مضيق هرمز - يمثل أساسًا لا غنى عنه لاستقرار أسواق النفط والغاز العالمية، في ظل محدودية البدائل المتاحة لتجاوز هذا المسار الحيوي. ولا شك أن إنتهاء هذه الأحداث في أسرع وقت ممكن، سيُسهم في الحد من اضطرابات الإمدادات واحتواء التكاليف المتصاعدة، وتجنّب صعود أسعار الطاقة إلى مستويات مرتفعة جداً لما لذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي ككل.